

السلطات الإسبانية تقترح وضع تأشيرة خاصة لولوج مليلية

خارج نفوذ تطوان.

وقال شراملطي إن هذا الإجراء يحتاج إلى موافقة الحكومة المركزية بمدريد وتعديل القانون التنظيمي المتعلق بالأجانب في إسبانيا، وكذا إخبار وإشراك الحكومة المغربية في ذلك، وأكد على أن هذا الإجراء لا يخدم مصالح المدينتين (الناظور ومليلية)، اقتصاديا واجتماعيا، مشيرا إلى أن جمعية الريف الكبير لحقوق الإنسان ستتبع هذا الموضوع بكل اهتمام وتدقيق.

وتدارس الاجتماع الذي ترأسه عبد المالك البركاني مندوب الحكومة (الحزب الشعبي الإسباني)، وعرف حضور شخصيات من القيادة الأمنية الإسبانية، كعميد المفوضية العليا للأمن الوطني وعقيد الحرس المدني وبعض المسؤولين عن الجمارك، الوضعية الأمنية بمفهومها الشامل.

وأشار مصدر مطلع إلى أن مقترح التأشيرة طغى عليه الهاجس الأمني، حيث يخول لرجال الأمن الإسباني التدقيق في هوية كل عابر ومعرفة كل من يلج إلى المدينة ويدخل هذا الإجراء في إطار محاربة الإرهاب ومافيا الهجرة السرية والمخدرات، حسب ما أضاف المصدر ذاته. ■

■ فاطمة شكيب

اقترحت لجنة أمنية إسبانية خلال اجتماع عقدهه الاثنين المنصرم بمقر مندوبية الحكومة الإسبانية بمليلية المحتلة، وضع تأشيرة خاصة لولوج المدينة. وجاء هذا الإعلان لكون المغرب يعتبر سوقا سياحيا خصبا تريد سلطات الاحتلال بمليلية الاستفادة منه لصالح المدينة. واعتبرت اللجنة أن هذا النوع من التأشيرة السهلة لا يحتاج إلى وثائق معقدة، إذ يمكن تسلمها والحصول عليها بمعبر بني أنصار من قبل الأمن الإسباني، كما بإمكان التأشيرة السماح لزائر مليلية المكوث بها لمدة لا تتجاوز 48 ساعة، وهو الأمر الذي سينطبق على جميع المغاربة.

وأشار سعيد شراملطي رئيس جمعية الريف الكبير لحقوق الإنسان أن هذا المقترح مقتبس من تجربة المدينة المحتلة سبته، غير أن الفرق الوحيد هو أن رجال الأمن الإسبان هم من سيسهرون على ختم الجوازات والتأشيرات الخاصة عوض الأسلوب المتبع سبته الذي يتولاه رجال الأمن المغربي وجواز المرور يسلم في عمالة تطوان للمواطنين المغاربة القاطنين